الكتب وجهات نظر

في الثقافة والسياسة والفكر

مجلة شهرية - العدد الثانى والعشرون - السنة الثانية - نوفمبر ٢٠٠٠ - الثمن عشرة جنيهات

Weghat Nazar - Volume 2 - Issue 22 - November 2000

سياحة صيف فى الوثائق الإسرائيلية
مياه.. وقنابل ذرية!
محمد حسنين هيكل

اعترافات يهودية : تدمير فلسطين شرط قيام إسرائيل
سلمان أبو سنة

ظاهرة تلبيس الطواقى بين رجال الأعمال!
محمود عبد الفضيل

أزمة الإنسان والكتاب فى العالم العربى
قاسم عبده قاسم

اعادة تفسير السقوط السوفيتى
جلال أمين

سلام يقتل السلام
سلامة أحمد سلامة

العمران فى مصر
فى أواخر القرن العشرين

أبو زيد راجح

[الفصل الأول :
« أحداث حول عام ١٩٩٩ »]

المشهد الأول :

■■ الجرائد اليومية تعلن على كامل صفحاتها وفى ملاحق خاصة عن إنشاء أحياء سكنية عالية المستوى تتكون من فيلاّت فخمة ذات حمامات سباحة خاصة ومقامة وسط حدائق غناء. وكل مجموعة من هذه الفيلاّت خططت لتشكل دائرة حول مساحة خضراء كبيرة تتوسطها بركة صناعية . وقد صممت الفيلاّت بطرز معمارية متنوعة وجذابة . وتحتوى هذه الأحياء بجانب الفيلاّت على عمارات فاخرة ذات وحدات سكنية واسعة وتحيط بها أيضا مساحات خضراء كبيرة . وقد زودت هذه الأحياء بكل ما يحتاجه ساكنوها من مراكز تجارية وترفيهية ونواد وملاعب وعلى الأخص ملاعب دولية للجولف. كما خصصت بها أماكن لممارسة رياضة ركوب الخيل لهواة هذه الرياضة . وجاء فى هذه الإعلانات أن ساكنى هذه الأحياء سوف يستمتعون هم وأسرهم برغد العيش بعيدا عن ضوضاء المدن وتلوثها وزحامها . وأطلقت عليها أسماء أجنبية لها سحرها مثل: بيفرلى هيلز ودريم لاند وجولف السليمانية . ولم يقف الإعلان عن هذه الأحياء المتميزة على الجرائد والمجلات بل أعدت حملات مكثفة بالتليفزيون شارك فيها كبار الممثلين والممثلات للإعلان عنها.

المشهد الثانى:

معرض كبير لمشروعات الأحياء الفاخرة الجديدة يقام فى المركز الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر ويعد إعدادا جيدا. ويحضر افتتاح هذا المعرض جمع كبير من كبار المسئولين فى الدولة. أخذ المسئولون ينتقلون من مشروع لمشروع ويقوم المستثمرون أصحاب هذه المشروعات بشرحها لهم على ماكيتات مجسمة وعلى لوحات رسم ملونة بمناظر للفيلاّت والعمارات وهى متناثرة على المساحات الخضراء وتتخللها البحيرات والملاعب ويبينون مزاياها وما سوف تحققه لقاطنيها من حياة رفيعة المستوى. وينقل التليفزيون على الهواء مباشرة تفاصيل هذه الزيارة التى استغرقت ما يقرب من ساعتين ويشاهدها أبناء مصر فقراؤهم وأغنياؤهم.

المشهد الثالث:

يستضيف أحد أصحاب هذه المشروعات نفس كبار المسئولين لزيارة ومعاينة مشروعه على الطبيعة . ويرى مشاهدو التليفزيون هؤلاء المسئولين وهم يتنقلون بين أرجاء هذا الحى الفاخر الفسيح معجبين كل الإعجاب بمساكنه وملاعبه وخدماته التى لا يوجد لها مثيل إلا فى أماكن محدودة على الكرة الأرضية والتى لا يقصدها إلا أثرياء العالم ومشاهيره. وتستمر هذه الزيارة ساعتين ويشاهدها أيضا أبناء مصر فقراؤهم وأغنياؤهم. وربما كانت المرة الأولى التى يشاهدون فيها هذا الوافد الجديد الذى كثر الحديث عنه أخيرا والمسمى بالجولف، وهم لا يفهمون لهذه اللعبة معنى أو هدفًا إلا أنها قد تندرج تحت باب التسلية التى يمارسها مجتمع الرفاهية أو مجتمع التخمة فى أوقات فراغهم.

شاهد المتفرجون هذا الفصل باندهاش شديد وقد أثارت مشاهده فيهم الكثير من التساؤلات التى لا يجدون لها جوابا. فهل حققت مصر كل احتياجاتها الأساسية من مسكن وملبس وعلاج وكل احتياجاتها الثقافية والتعليمية حتى تسعى إلى تحقيق احتياجات الرفاهية بإقامة مثل هذه الأحياء. وهل يعيش بين ظهرانيهم هذا الكم الهائل من الأثرياء والمليونيرات القادرين على امتلاك مثل هذه القصور والعيش فيها . ولماذا تبارك الدولة إقامة هذه الأحياء بهذه الكثرة فى شرق القاهرة وغربها ويقوم كبار المسئولين بزيارتها والتجول فيها، وفى ذلك إعلان بطريق غير مباشر عنها فى الوقت الذى لم تطأ فيه قدم أى من هؤلاء المسئولين أحياء الفقراء والأحياء العشوائية ليروا بأعينهم كيف تعيش غالبية المصريين. ألم يكن من الأجدى صرف المليارات التى أنفقت على هذا الإسكان الفاخر فى إقامة إسكان أكثر تواضعا لفقراء مصر وما أكثرهم وعلى الأخص هؤلاء الذين يشاركون الموتى سكناهم والأسر الكثيرة التى تحشر كل منها حشرا فى غرفة واحدة ضيقة مظلمة وتشترك مع عدة أسر أخرى فى دورة مياه واحدة.

[الفصل الثانى
« أحداث حول عام ١٩٨٠ »]

المشهد الأول :

مجموعة من الخبراء يبلغ عددهم حوالى أربعين خبيرا فى كل مجالات الإسكان تجتمع حول مائدة مستديرة بالقاعة الرئيسية بوزارة الإسكان . تكونت هذه المجموعة الممتازة فى عهد رئيس الوزراء النابه دكتور مصطفى خليل والدكتور مصطفى الحفناوى

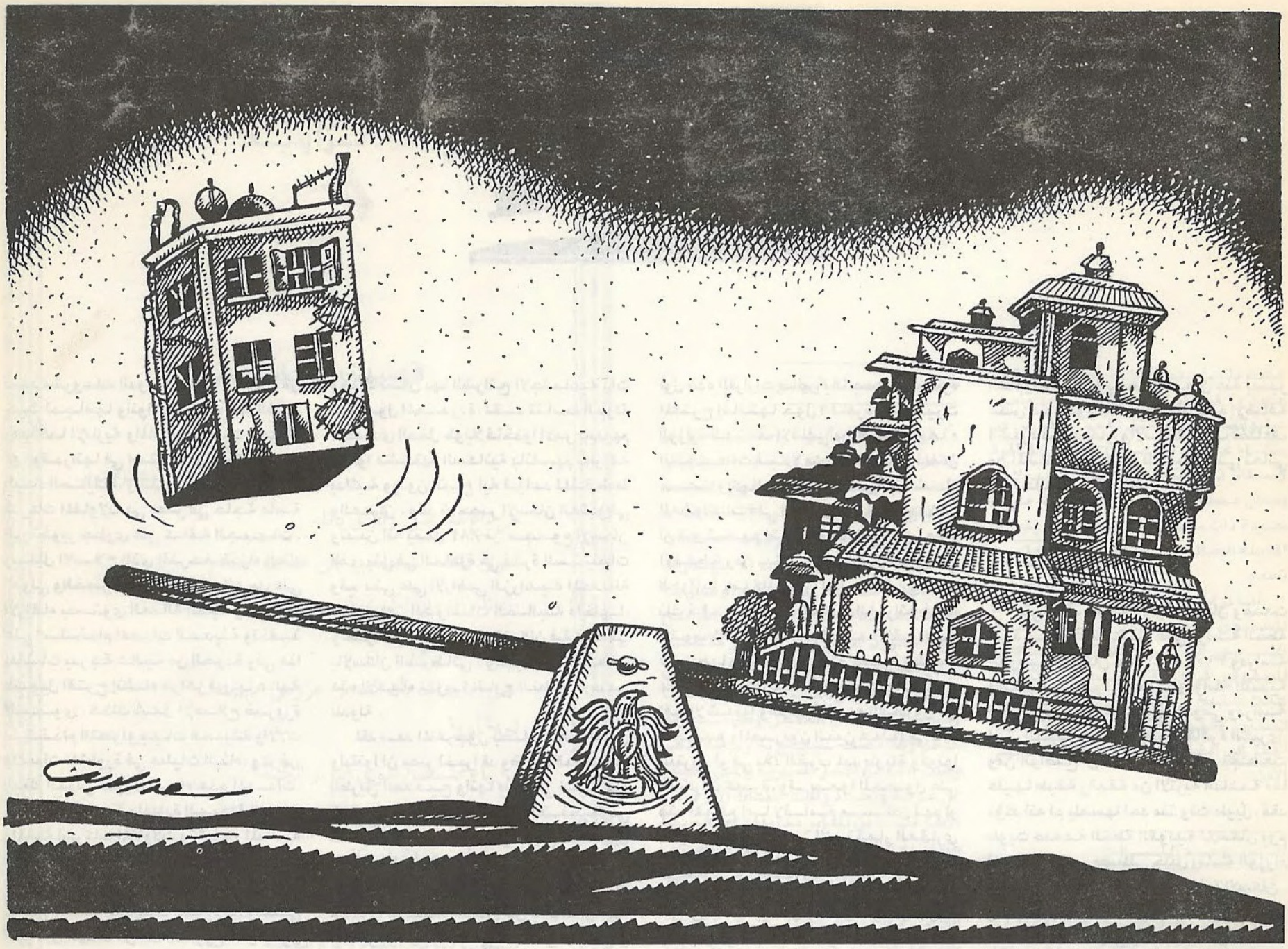

وزير الإسكان بهدف وضع سياسة قومية للإسكان وتحديد احتياجات مصر من الإسكان حتى عام ٢٠٠٠ . استمر عمل هذه اللجنة ما يقرب من عام، وكونت فيما بينها مجموعات عمل كل منها تبحث جانبًا من جوانب الإسكان المتعددة. انتهت اللجنة من عملها فى الميعاد المحدد لها بوضع سياسة متكاملة للإسكان فى مصر وخطط مرحلية لتنفيذها، وأصدرت دراساتها وتوصياتها فى عدة مجلدات . أسفرت الدراسة عن أن حاجة مصر من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٠٠ تبلغ ثلاثة ملايين وحدة نصفها خصص لمحدودى الدخل والنصف الآخر خصص للشرائح الاجتماعية الأخرى وعلى الأخص الطبقة الوسطى من المجتمع .وقد تحددت فى هذه الدراسة كميات مواد البناء اللازمة لتنفيذ هذه الخطة والتمويل المطلوب لها وكذلك حجم العمالة ونصيب الحكومة والقطاع العام من ناحية والقطاع الخاص من ناحية أخرى فى تنفيذها. كذلك شملت الدراسة الأراضى والمرافق اللازمة لهذا الكم من الوحدات السكنية. وقد أطلق على هذه الدراسة «الخطة القومية للإسكان حتى نهاية القرن العشرين».

المشهد الثانى:

تجتمع مجموعة من خبراء التخطيط الفرنساوية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة استقدمتهم الحكومة المصرية للاشتراك مع خبراء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى لإعداد مخطط عام لإقليم القاهرة الكبرى وقد شارك بعض من هؤلاء الخبراء الأجانب فى تخطيط إقليم باريس. ويمر التخطيط الحضرى عادة بثلاثة مراحل : التخطيط الاستراتيجى وتحدد فيه أهداف ومبادئ التخطيط، ثم التخطيط الهيكلى وفيه توضع الخطوط العريضة للتخطيط شاملة مواقع الأحياء والمجاورات والطرق والشوارع الرئيسية ومحاور الامتدادات فى المستقبل ثم، التخطيط التفصيلى وفيه تحدد الكثافات البنائية والسكانية والارتفاعات واستعمالات الأراضى للأنشطة السكنية والصناعية والتجارية والمالية والمهنية وغالبا ما يقنن هذا التخطيط حتى يكون بمنأى عن عبث العابثين من ذوى السلطة والنفوذ. ولا توجد مدينة فى عالم الغرب إلا ولها مثل هذه التخطيطات. أما القاهرة العاصمة التاريخية فلم يكن لها تخطيط يحدد هيكلها العمرانى ولذا فقد اختلطت فيها الأنشطة وارتفعت فيها الأبراج واختفت المساحات الخضراء العامة والخاصة وامتدت عشوائيا فى كل اتجاه وارتفعت فيها الكثافات السكانية حتى صارت من أعلى كثافات مدن العالم. وبمعنى آخر فقد تشوهت القاهرة وفقدت طابعها المعمارى والعمرانى الأصيل. بعد ثلاث سنوات من العمل الدءوب أتم خبراء التخطيط الفرنساوية والمصريون وضع استراتيجية لتخطيط القاهرة تتمثل فى ثلاثة محاور؛ أولها إقامة عشرة تجمعات حول القاهرة لإسكان محدودى الدخل وذلك للحد من امتداد الإسكان العشوائى والتهامه الأراضى الزراعية الخصبة، وكذلك ينقل إليها سكان الإسكان الهامشى وسكان المقابر وبعض الأنشطة الحرفية والصناعية وذلك بهدف تخفيف الكثافة السكانية داخل المدينة . وثانيها إنشاء طريق دائرى حول القاهرة الكبرى أسوة بطريق باريس الدائرى وثالثها تقسيم القاهرة إلى قطاعات متجانسة يكتفى كل قطاع ذاتيا بأنشطته الحياتية الأساسية.

المشهد الثالث:

تكلف وزارة التعمير والإسكان عدة مكاتب عالمية بوضع سياسة قومية للتنمية الحضرية على مستوى الجمهورية وشاركت المكاتب الأجنبية مجموعة من المكاتب المصرية مشهود لها بالكفاءة والخبرة. درست هذه المجموعة المدن المصرية الحالية دراسة متعمقة شملت تاريخها وخصائصها وأنواعها وأحجامها ومعدل نموها كما درست ظاهرة التحضر فى مصر وتضخم بعض المركز الحضرية الكبرى.وقد حددت احتياجات مصر مستقبلا من المدن والمجتمعات الجديدة ثم درست البدائل المختلفة للتنمية الحضرية وأساليب امتداداتها. وانتهت الدراسة إلى التوصية بأن أنسب البدائل للتنمية الحضرية فى مصر هو الامتداد التدريجى من الحيز المعمور الحالى فى الوادى والدلتا إلى الصحراوات المجاورة على الجانبين . وستمد المدن الحالية المجتمعات الجديدة المجاورة لها بما تحتاجه من عمالة ومرافق وبذلك فإنها ستكون أقل تكلفة من المجتمعات التى تنشأ بعيدا فى قلب الصحراوات إذ أنه يصعب تزويدها بالعمالة والمرافق إلا بتكلفة باهظة. كذلك أوصت الدراسة بجانب الزحف التدريجى للحيز الحالى بتنمية أقاليم تنموية مثل إقليم سيناء وإقليم بحيرة السد العالى والساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر . وصدرت هذه الدراسة فى عدة مجلدات تحت عنوان «التنمية الحضرية فى مصر».

المشهد الرابع:

قام البنك الدولى بالاشتراك مع الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان بإجراء دراسة مستفيضة لمستقبل قطاع التشييد فى مصر حتى عام ألفين. وشملت الدراسة الوضع الراهن لشركات المقاولات العامة والخاصة والمناط بها

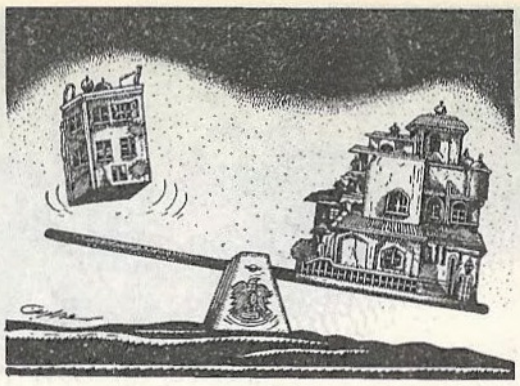

تنفيذ مشروعات الدولة فى كافة المجالات من حيث أحجامها وأنواعها وكفاءاتها الفنية وهياكلها الإدارية والمالية ونوعيات العمالة بها وقدراتها فى استخدام تكنولوجيات البناء الحديثة. وانتهت الدراسة إلى أن شركات المقاولات فى مصر فى حاجة ماسة إلى تطوير جذرى على كافة الجبهات. ويتمثل الإصلاح الذى اقترحه خبراء البنك الدولى والخبراء المصريون فى العمل على الارتقاء بمستوى العمالة الفنية وتدريبها على استخدام المعدات الحديثة وتنفيذ المنشآت بدرجة عالية من الجودة وفى هذا السبيل أقترح إنشاء مراكز تدريب عالية المستوى. كذلك شمل الإصلاح ضرورة استخدام التكنولوجيات الحديثة والآلات والمعدات المتطورة فى عمليات البناء. وعرض البنك الدولى تمويل شراء هذه المعدات. وأوصت الدراسة بإعادة الهيكلة الإدارية والمالية لشركات المقاولات وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار فى هذا القطاع الهام كما أوصت بإنشاء مركز معلومات على مستوى عالمى لخدمة شركات المقاولات. وبمعنى آخر فإن الهدف من هذا المشروع كان تأهيل شركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشروعات العمران بدرجة عالية من الكفاءة الفنية وكذلك إعدادها لكى تقف على قدم المساواة مع الشركات العالمية فى نهايات هذا القرن.

المشهد الخامس:

قام البنك الدولى بالتعاون مع الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان مرة أخرى بدراسة ظاهرة الإسكان العشوائى فى مصر والتى بدأت تظهر مثل البثور على وجه المدن المصرية. ويطلق الإسكان العشوائى على الإسكان الذى بنى بدون تراخيص بناء وعلى مواقع غير مخططة. وقد فتحت هذه الدراسة الباب على مصراعيه على عالم غريب غير مألوف من بيئة عمرانية متردية تنقصها الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات ومراكز بوليس ومطافئ وكذلك تنقصها الخدمات البلدية من نظافة وجمع قمامة. ويبلغ عرض الشوارع بها من مترين إلى ثلاثة أمتار وبالتالى فلا تستطيع العربات الدخول إليها، وقد أقيمت مبانيها بدون قيم معمارية وتنقصها التهوية والإنارة الطبيعية. والمجتمع العشوائى يعانى من الكثير من الأمراض البدنية والنفسية وتعتبر الأحياء العشوائية مرتعا خصبا للجريمة بكل أنواعها خصوصا الجرائم الاجتماعية كما تعتبر وكرا للتطرف والإرهاب. ويسكن المناطق العشوائية المهاجرون من الريف إلى الحضر بحثا عن عمل بعد أن ضاق بهم العيش فى قراهم وكذلك تسكن بها الشرائح الاجتماعية ذات الدخول المحدودة. لقد تناست الدولة محدودى الدخل طويلا فأخذوا الأمر بأيديهم وحلوا مشكلتهم السكانية بأنفسهم بطريقة بدائية وبدون اتباع أية قواعد للتخطيط والعمران. وقد تم حصر الإسكان العشوائى وتبين أنه يمثل ٨٤٪ من مجموع الإسكان الذى بنى فى القاهرة فى فترة الستينيات وقد بنى على الأراضى الزراعية المحيطة بالمدن وفى الفراغات الخالية داخلها. ولسرعة انتشار هذا الإسكان فقد سمى بالإسكان السرطانى. وتعيش مجتمعات هذه الأحياء تقريبا خارج النطاق الرسمى للدولة.

لقد سعد المتفرجون بمشاهدة هذا الفصل وأيقنوا أن مصر أخيرا قد وضعت قدمها على الطريق الصحيح وأنها بدأت فى استخدام العلم والبحث والدراسة والتخطيط فى تحديد مشاكلها العمرانية وإيجاد الحلول الملائمة لها. وفى سبيل ذلك لم تكتف بالخبراء المحليين من أبنائها بل استقدمت خبراء متخصصين من بلاد الفرنجة ليشاركوا خبراءها فى هذه الدراسات وهو أمر لا باس به بل هو مطلوب. وقد سبق أن استخدم الوالى محمد على الكبير الخبراء الأجانب فى بناء دولته ونجح فى ذلك نجاحا كبيرا، كما سار على طريقه حفيده الخديوى إسماعيل فاستعان بالمخططين الفرنساوية فى تخطيط قاهرته. فما أشبه الليلة بالبارحة. لقد وضعت خطة قومية للإسكان حتى نهاية القرن وأعدت دراسة للتنمية الحضرية على مستوى الجمهورية ووضعت استراتيجية للتخطيط الحضرى لإقليم القاهرة الكبرى حيث يعيش ربع سكان الجمهورية. كما أعدت دراسة لتطوير الجهاز التنفيذى الذى سيقوم بتنفيذ هذه الخطط والدراسات. كما حددت أبعاد مشكلة من أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية والإسكانية فى مصر وهى مشكلة الإسكان العشوائى. وبعد إتمام هذه الدراسات والخطط لم يبق إلا أن تنفذها مصر حتى تتبوأ مكانا مرموقا بين الدول التى تأخذ بأسباب الحضارة المعاصرة.

[الفصل الثالث

«أحداث ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٩»]

المشهد الأول:

تقوم وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة بدراسات لم يعلن عنها وتتم فى صمت وفى النهاية تصدر تباعا عدة قرارات أصدق ما توصف بها أنها قرارات انقلابية.

أول هذه القرارات خاص بالتجمعات العشرة المقترح إقامتها حول القاهرة. لقد غيرت الوزارة الهدف الأصلى من إقامة هذه التجمعات فبدلا من أن تخصص لسكن محدودى الدخل للحد من انتشار العشوائيات على الأراضى الزراعية وبدلا من أن تستخدم لتفريغ القاهرة من بعض الأنشطة ومن سكان المقابر والمساكن الجوازية كما كان مقررا لها من قبل، بدلا من ذلك فقد خصصت لسكنى الشرائح فوق المتوسطة والعليا من المجتمع. لقد أعيد تخطيطها وقسمت إلى قطع كبيرة وطرحت هذه التقسيمات للبيع فاقبل عليها المشترون إقبالا شديدا وهم فى أغلبهم القادرون من المجتمع والمصريون الذين عملوا فى بلاد البترول أو فى بلاد الغرب لمدد طويلة وكونوا مدخرات كبيرة. وقد سعوا للحصول على هذه المواقع إما لإقامة مساكن لهم أو لاستغلالها كنوع من الاستثمار العقارى الأكثر عائدًا من الاستثمار فى أى مجال آخر. وأغلب هذه التقسيمات لم تصل إليها بعد المرافق الأساسية من مياه وصرف وكهرباء وطرق ولا يعلم أحد متى تصل إليها هذه المرافق الحيوية.

أما القرار الثانى فهو تخصيص مساحات كبيرة تقدر بآلاف الأفدنة لبعض كبار رجال الأعمال الذى يعملون فى الصناعة لإقامة الأحياء الفاخرة التى ظهرت فى مشاهد الفصل الأول، لقد امتد اهتمام رجال الأعمال هؤلاء من الصناعة إلى الاستثمار العقارى ذى الربح الوفير. وقيل إن هذه المساحات قد خصصت لهم بسعر زهيد وهو خمسة عشر جنيها للمتر المربع ثم حصلوا على قروض من البنوك لتمويل إنشاء هذه المشروعات على أساس أن سعر المتر ٣٥٠ جنيها، أى أن تمويل الأحياء الفاخرة المخصصة لعلية القوم إنما تم عن طريق مدخرات المصريين البسطاء فى البنوك. وهذا القرار شأنه شأن القرار الأول إنما يعنى انحياز وزارة الإسكان لسكنى الشرائح العليا من المجتمع بدلا من الاهتمام بسكنى الشرائح الدنيا منه.

أما القرار الثالث فهو الإعلان عن إنشاء مدينة شرق الطريق الدائرى تسمى «بالقاهرة الجديدة» على مساحة بلغت ٤٥٠ ألف فدان ويمكنها أن تستوعب ما يقرب من خمسة ملايين نسمة يضافون إلى الاثنى عشر مليونا من سكان القاهرة الكبرى الحاليين وهذا يعنى تغيير المسار السكانى من الاتجاه نحو الانتشار من المراكز الحضرية الحالية إلى الاتجاه نحو مزيد من التركيز فيها. إن التوجه القومى العام يسعى إلى توزيع الاستثمارات على أقاليم مصر المختلفة وتنميتها مثل إقليم جنوب الصعيد وسيناء والوادى الجديد لخلق فرص عمل بها تحد من هجرة السكان إلى المراكز الحضرية الكبرى وعلى الأخص إقليم القاهرة. ومشروع إنشاء القاهرة الجديدة بالحجم المعلن عنه يسير عكس هذا التوجه العام ومثل هذه الإضافة الكبيرة من السكان والأنشطة سوف تضاعف من المشاكل العمرانية للمدينة والتى تعانى منها حاليا أشد المعاناة.

المشهد الثانى:

على أرفف مكتبة وزارة الإسكان وضعت عدة مجلدات تشتمل على دراسة الخطة القومية للإسكان حتى عام ٢٠٠٠ ودراسة مستقبل التشييد فى مصر ودراسة التنمية الحضرية على المستوى القومى ودراسة استراتيجية تخطيط إقليم القاهرة الكبرى. ومن الواضح أن هذه المجلدات قد تجمعت عليها طبقة رقيقة من الأتربة الناعمة مما يؤكد أنه لم يلمسها أحد منذ وقت طويل. فقد طويت صفحة الخطة القومية للإسكان يوم أن ترك الدكتور مصطفى خليل رئاسة الوزراء والدكتور مصطفى الحفناوى وزارة الإسكان. ولم يعد أحد يلتفت إليها أو حتى يتذكرها فكانت الخطة الأولى والأخيرة من نوعها وذهبت توصياتها أدراج الرياح. أما نوعية الوحدات السكنية التى أنشئت فى مصر منذ إعداد الخطة وحتى عام ١٩٩٩ فلا علاقة لها بنوعيات الإسكان التى أوصت بها هذه الخطة. فمعظم ما أنشئ كان إسكانا متوسطا وفوق المتوسط وأقل القليل كان لإسكان ذوى الدخول المحدودة بخلاف ما جاء بتوصياتها التى أعطت اهتماما كبيرا لإسكان هذه الشريحة التى تمثل فى الواقع نصف المجتمع.

أما دراسة مستقبل التشييد فى مصر فقد طويت أيضا هى الأخرى وبقيت شركات المقاولات على حالتها المتردية من حيث كفاءتها الفنية وانخفاض مستوى العمالة بها وعدم قدرتها على الأخذ بأسباب تكنولوجيا البناء الحديثة. وقد تدهورت هياكلها المالية حتى أصبحت الآن مثقلة بديون باهظة بلغت عدة مليارات من الجنيهات وبالتالى فلا يمكنها أن تكون نداً لشركات المقاولات الأجنبية التى بدأت تغزو بشدة الأسواق المصرية. وبعد انتهاء الدراسة عرض البنك الدولى تمويل شراء المعدات الحديثة اللازمة لتطوير أداء شركات المقاولات المصرية، ولكن بقى هذا العرض دون أن يجد من ينظر إليه.

أما استراتيجية تخطيط القاهرة الكبرى والتى أعدها الخبراء الفرنساوية مع الخبراء المصريين فلم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام. لقد كان من المفروض أن تتحول هذه الاستراتيجية إلى تخطيط هيكلى. وهذا بدوره يتطور إلى تخطيط تفصيلى يصدر به تشريع يحميه من التغيير والتبديل حسب أهواء السياسة أو المال. بقيت القاهرة كما

كانت دائما مدينة بلا تخطيط ، مدينة بلا حول ولا قوة أمام عوامل التشوه وأمام عشوائيات القرار مثل تغيير الغرض من إنشاء عشرة تجمعات حول القاهرة لإسكان ذوى الدخول العالية بدلا من إسكان محدودى الدخل ومثل إقامة مدينة جديدة ذات خمسة ملايين نسمة بجانب المدينة الحالية ذات الاثنى عشر مليون نسمة.

أما دراسة التنمية الحضرية على المستوى القومى والتى أوصت بالامتداد التدريجى للعمران فلم تلق قبولا من المسئولين فى وزارة التعمير حينئذ التى كانت تنتهج فى إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة منهجا آخر، إذ كانت تأخذ بمبدأ القفز إلى الخارج بدلا من الزحف التدريجى الآمن.

المشهد الثالث:

بعد نشر الدراسة الأولى للعشوائيات توالت الدراسات العلمية لهذا الموضوع الخطير والتى قامت بها الجامعات ومراكز البحوث ولكن ظل الأمر محصورا بين الأكاديميين لسنوات طويلة ولم يلتفت إليه أحد من المسئولين أو صانعى القرار إلا عندما تبين لهم أن مرتكبى الجرائم السياسية من الإرهابيين يتخذون من المناطق العشوائية أوكارا لهم وهذا ما حذرت منه الدراسات العلمية جميعها الاجتماعية والهندسية إذ أنها أكدت من سنوات طويلة أن الأحياء العشوائية أرض خصبة للجرائم بكل أنواعها وعلى الأخص الجرائم الاجتماعية وأنها تمثل قنابل موقوتة قابلة للانفجار وهذا ما حدا بأحد الباحثين لأن يقول بأن القاهرة مع هذا الكم الهائل من المناطق العشوائية أصبحت مدينة بركانية تعيش فوق فوهة بركان . وأمام تفشى ظاهرة الإرهاب فى هذه الأحياء اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرارات عاجلة لمواجهة هذا الموقف فرصدت مليارات الجنيهات لتحسين هذه العشوائيات فمدت المرافق إلى بعضها وشقت الطرق بداخلها وزودتها ببعض الخدمات الاجتماعية . ولكن هذه الإجراءات وغيرها هى إجراءات علاجية محدودة الأثر وليست إجراءات وقائية ، فما زالت أسباب قيام العشوائيات وامتدادها قائمة وكان من الأجدى وقف الامتداد العشوائى أولا وذلك بإتاحة مواقع ومساكن لمحدودى الدخل بشروط ميسرة ثم ثانيا محاولة تحسين البيئة العمرانية للأحياء القائمة، وبدون مثل هذه الخطة لمواجهة المشكلة من جذورها ستظل العشوائيات من أهم وأخطر المشاكل الاجتماعية التى ستواجهها مصر فى المستقبل القريب والبعيد.

المشهد الرابع:

توقف اهتمام الدولة بإسكان محدودى الدخل منذ أمد بعيد واتجهت الدولة إلى الاهتمام بالإسكان المتوسط وفوق المتوسط منذ بداية الستينيات وحتى الآن فأقامت له الأجهزة الإدارية من شركات وهيئات لإنشائه وإدارته ورصدت له مليارات الجنيهات لدعمه. وبعد أن تم توفير ما تحتاجه هذه الفئات من إسكان أصبح لديها مخزون سكنى كبير منه غير مستخدم يقدر بنحو مليونى وحدة سكنية . وفى السنوات الأخيرة أبدت الدولة اهتماما واضحا بالإسكان الفاخر. وظل محدودو الدخل وهم نصف المجتمع بلا رعاية تذكر وظلت ١٨٪ من الأسر المصرية بالمدن تعيش فى غرفة واحدة وظلت مئات الألوف من الأسر تتخذ من المقابر مقاما لها.وبعضها ضاق بها الأمر فأقامت من ألواح الخشب ومن الورق المقوى ومن أكياس البلاستيك شبه غرف فى أزقة وحوارى الأحياء الشعبية لتأوى إليها. ولم تقم الدولة حتى الآن بإعداد سياسة واضحة لإسكان محدودى الدخل تشتمل على تحديد الفئات الاجتماعية المستهدفة وأنماط الإسكان الملائمة لها والمواقع اللازمة لإقامة هذا الإسكان مع ترشيد الدعم وتوجيهه لمستحقيه . إن ما تعمله الدولة الآن فى هذا المجال ليس إلا مشروعان أحدهما أطلق عليه إسكان الشباب والآخر أطلق عليه إسكان المستقبل . أما إسكان الشباب فقد أعلن أن ما سوف توفره الدولة سنويا للشباب سيكون فى حدود ٦٠ ألف وحدة ، هذا بينما عدد الأسر المكونة حديثا فى مصر يزيد على ٦٠٠ ألف أسرة سنويا . وبدراسة أنماط هذا الإسكان وتكلفته ، فإنه سيذهب حتما إلى أغنياء الشباب وليس إلى فقرائهم. أما إسكان المستقبل فقد ترك لأريحية رجال الأعمال ولتبرعاتهم إن شاءوا أقاموه وإن شاءوا توقفوا عنه. كل ذلك لا يغنى عن ضرورة تبنى الدولة لسياسة قومية تلبى حاجة نصف المجتمع من السكن والعيش الآمن.

[المشهد الخامس والأخير:]

يظهر شبح مارى أنتوانيت وهى تقول: لماذا يشكو المصريون من أزمة الإسكان . لماذا لا يذهبون ليعيشوا فى بيفرلى هيلز ودريم لاند ويقضون أشهر الصيف فى مارينا ومرابيلا وفينسيا.